

ملخص البحث:

- فى ضوء تزايد الإهتمام العالمى بضرورة الحفاظ على المعطيات البيئية من خلال الإدارة البيئية السليمة، لذلك ظهرت الحاجة إلى وضع الأطر الأيكولوجية والتنظيمية التى تسعى لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة التى تفى بإحتياجات الحاضر دون الانتقاص من قدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها. وفى هذا الإطار صدرت القوانين التى تنظم التنمية فى إطار يحافظ على البيئة، وألزمت هذه القوانين بإجراء ما يسمى بدراسة تقييم التأثير البيئى⁽¹⁾ (E.I.A) والهدف من ذلك تطوير برامج التنمية عن طريق التنبأ بتأثيراتها البيئية.

وعلى الرغم أن دراسات تقييم التأثير البيئى لبرامج التنمية أصبح علم موجود ذو دراسات نظرية وتطبيقية واسعة، ورغم أنه أثبت جدواه عالمياً إلا أن المعيار البيئى مازال يراعى بالشكل الكافى إلى جانب المعايير الأخرى خلال المراحل المختلفة لبرامج التنمية، ونلمس ذلك من خلال تشابه غالبية التجمعات العمرانية المستحدثة على الرغم من إختلاف خصائصها المكانية، كذلك التدهور البيئى للعديد من المناطق من جراء تدميرها، مما يشير إلى ضرورة تفعيل مشاركة المعيار البيئى خلال مراحل التنمية المختلفة.

- لذلك إستهدف البحث منهجية تطبيقية لمشاركة المعيار البيئى فى برامج التنمية العمرانية والتى تساعد على توجيه التنمية فى إطار يحقق الإلتزان الإيجابى الديناميكى بين النظم البيئية والعمرانية. ويتحقق هدف البحث من خلال ثلاث محاور أساسية للدراسة، أولهما يتضمن خلفية عن مراحل تطور دراسات تقييم التأثير البيئى وأساسيات إعدادها، والمحور الثانى يشمل مناقشة المناهج التى إستهدفت التقييم البيئى فى المجال العمرانى ورصد لأوجه التوافق والقصور بينها

(1) (E.I.A) Environmental Impact Assessment.